الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

6 **ربيع ثانى** 1438 –4 **يناير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

ضمن برامج وأنشطة مذكرة التفاهم للتعاون الفني الموقّعة بين المملكة والمفوضية

هيئة حقوق الإنسان تعقد ندوة "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" الأسبوع المقبل بالرياض

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية – الرياض

تُنظّم هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ندوة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يوم الثلاثاء، الموافق 10 يناير الجاري، بمدينة الرياض.

تأتي الندوة والتي تُعقد بفندق ريتز كارلتون، بالرياض، ضمن برامج وأنشطة مذكرة التفاهم للتعاون الفني الموقّعة بين المملكة والمفوضية.

ويشمل برنامج الندوة ثلاث جلسات، حيث يرأس د. ناصر الموسى، عضو مجلس الشورى، الجلسة الأولى، والتي تأتي تحت عنوان "النهج الحقوقي للإعاقة."

فيما يرأس الثانية طارق الشيخ، مدير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحت عنوان "الإجراءات والسياسات الوطنية في التعامل مع الإعاقة."

أما الجلسة الثالثة والتي تأتي تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين الواقع والمأمول" فترأسها د. مرفت طاشكندي، مستشارة وزير العمل والتنمية الاجتماعية.

ويتمثل هدف الندوة في زيادة الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة من خلال تناول النهج الحقوقي في التعامل مع قضايا الإعاقة.

يشار إلى أن هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية أُنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 1426/8/8هـ بهدف حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان في جميع المجالات.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ انضمام المملكة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/28) وتاريخ 1429/5/22هـ الموافق 2008/6/24م، كما هي طرفٌ أيضاً في العديد من الاتفاقيات الأخرى التي تتناول بعضاً من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، كاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة، واتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العمل» تتلقى 6368 بلاغاً عبر «معاً للرصد»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19418481

الرياض - «الحياة»

تلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 6368 بلاغاً عبر تطبيق «معاً للرصد»، الذي تم إطلاقه أخيراً، ويتيح لعملاء الوزارة الإبلاغ عن مخالفات سوق العمل، ومنحهم مكافأة مالية تبلغ 10 في المئة من قيمة المخالفة عند تحصيلها.

ووفقاً للتقسيم الإداري لمناطق المملكة، أوضح وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور محمد الفالح، أن منطقة الرياض تصدرت عدد البلاغات بـ2767 بلاغاً، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ1737 بلاغاً، ثم المنطقة الشرقية بـ732 بلاغاً، فيما جاءت منطقة المدينة المنورة بالمرتبة الرابعة بـ257 بلاغاً، ثم منطقة جازان بـ231 بلاغاً، في حين حلت منطقة عسير بالمرتبة السادسة بـ158 بلاغاً، ثم منطقة تبوك بـ145 بلاغاً. وقالب الفالح إن منطقة القصيم جاءت في المرتبة الثامنة بـ111 بلاغاً، تلتها منطقة الباحة بـ 84 بلاغاً، ثم منطقة الجوف بـ59 بلاغاً، بينما وصلت عدد البلاغات في منطقة الحدود الشمالية إلى 37 بلاغاً، في حين كانت عدد البلاغات الواردة من منطقتي نجران وحائل 27 و23 بلاغاً على التوالي.

ودعا وكيل الوزارة المساعد للتفتيش وتطوير بيئة العمل، عملاء الوزارة إلى استمرار التعاون معها والإبلاغ عن مخالفات أنظمة سوق العمل في القطاع الخاص عبر تطبيق «معاً للرصد»، من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبوابة، وتقديم البلاغ وتفاصيل المخالفة. مؤكداً أن الإبلاغ عن المخالفات يجعل المجتمع شريكاً فاعلاً في اكتشاف مكامن الخلل في سوق العمل. وأشار إلى أن مكافأة الـ10 في المئة التي أقرتها الوزارة للمبلِّغ «المتعاون» تأتي وفقاً لمواد نظام العمل، الذي أعطى الوزير الحق في منح المبلِّغ «المتعاون» نسبة من المكافأة تقديرًا له لإسهامه في رصد المخالفة، ومساعدة موظفي التفتيش في رصد المخالفات.

يذكر أن الوزارة، أتاحت في المرحلة الأولى الإبلاغ عن ست مخالفات بسوق العمل على أن تتم زيادتها وفق مراحل لاحقة، وتشمل: مخالفة بيع تأشيرات العمل أو التوسط في بيعها، ومخالفة العمل تحت أشعة الشمس المكشوفة في أوقات وفترات الحظر أو الظروف المناخية السيئة من دون أخذ الاحتياطات اللازمة في الأوقات المحددة، وقيام صاحب العمل بتسجيل شخص سعودي ضمن عمال منشأته من دون علمه أو موافقته، وتوظيف عمالة غير سعودية في المهن المقصورة على السعوديين، وتشغيل العاملين من الذكور في الوظائف المقصورة على العاملات السعوديات، والقيام بالتوسط في استقدام عامل أو أكثر من دون ترخيص من الوزارة.

فتح المحاكم مساءً لإجراء عقود النكاح لمن لا ولي لها و«المعضولات»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19418695

الرياض - «الحياة»

أقر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني ما انتهت إليه دراسة أجراها المجلس حول إمكان تزويج من لا ولي لها أو من عضلها أولياؤها خارج أوقات الدوام الرسمي، نظراً لتحرج بعض الخُطاب.
ونظراً إلى ما جاء في إفادة بعض القضاة من أن كثيراً من الخُطاب في مثل هذه الحال يتحرجون من إجراء عقد النكاح في المحكمة وقت الدوام، ونظراً إلى ما انتهت إليه دراسة الموضوع من الإدارة المختصة في المجلس من أنه إذا امتنع الخاطب في هذه الحال من إجراء عقد النكاح وقت الدوام الرسمي وطلب إجراء العقد خارجه فلرئيس المحكمة أن يكلف أحد القضاة بإجراء العقد في المحكمة خارج وقت الدوام الرسمي إن لم يكن هناك قاضٍ مكلف بالعمل خارج وقت الدوام.
وتم تعميم ما أقره الوزير على كل المحاكم، ويأتي ذلك وفقاً لما يختص به المجلس الأعلى للقضاء بالإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم، وبناءً على المادة **33**من نظام المرافعات الشرعية التي نصت بفقرتها السادسة على اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بتزويج من لا ولي لها، أو من عضلها أولياؤها.
وجاء القرار وفقاً للأنظمة المشار إليها إضافة إلى اقتراح أصحاب الفضيلة القضاة المشاركين في برنامج «العنف الأسري» المنعقد بمدينة الرياض المتضمن إجراء عقد نكاح من عضلها أولياؤها خارج وقت الدوام الرسمي في حال امتناع الخاطب من عقد النكاح في المحكمة وقت الدوام الرسمي.
من جهة أخرى، وقعت وزارة العدل ومؤسسة البريد السعودي أمس، مذكرة تعاون لتعزيز مبادرات الحكومة الإلكترونية والتطبيقات المصاحبة في الخدمات والإجراءات التي تضطلع بها المحاكم من معالجة مشكلات التأخير في التبليغ بأشكاله والاستفادة من الخدمات البريدية وتوسيع نطاق المشمولين بها توافقاً مع رؤية المملكة 2030.
وأوضحت وزارة العدل أن اهداف مذكرة الربط بين العدل والبريد السعودي تشمل تبادل المعلومات وتقديم الخدمات الالكترونية عبر ربط وتواصل الأنظمة الالكترونية بين الطرفين، وتقديم الخدمات البريدية الشاملة لعمليات التحقق من العنوان وإيصال أوراق التبليغ ومرفقاتها، وربط كل الخدمات الحكومية بتسجيل العنوان الوطني.
وتنص مذكرة التعاون بين كل من وزارة العدل ومؤسسة البريد السعودي على تولي البريد عملية التبليغات القضائية على العنوان الوطني، وقيام وزارة العدل بتضمين كل صحائف الدعوى العنوان الوطني لكل مدع، وتهيئة النظام الإلكتروني والنماذج الورقية للوزارة بالخانات اللازمة للعناوين الوطنية وترتيبها مع مكوناته.
كما تتيح المذكرة استفادة وزارة العدل من خدمات التحقق من العنوان الوطني للاستعلام عن المسجلين بالعنوان الوطني والتأكد من صحته، وتضمين خدمة تسجيل العنوان ضمن الاجراءات الالكترونية لدى وزارة العدل، وتوعية المستفيدين بأهمية التسجيل في العنوان الوطني، وتمكين وزارة العدل من خرائط البريد السعودي.
يذكر أن وزارة العدل وتنفيذاً لسعيها للتحوّل الإلكتروني الحكومي قامت بعمل الربط الإلكتروني مع أكثر من 11 جهة حكومية، كما تعمل على ربط خمس جهات حكومية أخرى.
ويعتبر العنوان الوطني الذي أعدته مؤسسة البريد عنواناً معتمداً تترتب عليه جميع الاثار النظامية.

الحياة AL HAYAT

سيارات تنقل "ذوي الاحتياجات" في الرياض وجدة عبر «كريم»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19418480

الرياض - الحياة
أتاحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالشراكة الاستراتيجية مع شركة مواصلات «كريم» لتقنية المعلومات سيارات مجهزة لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة في الرياض وجدة، على أن تطلق الخدمة ذاتها في مدن أخرى خلال الفترة المقبلة، مما يمكن مستفيدي الرعاية الاجتماعية من الأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة حالياً من هذه الخدمة في مدينتي الرياض وجدة.

وبلغ عدد الرحلات التي استخدمت بواسطة التطبيق 1670 رحلة، والعدد في ازدياد بشكل يومي بمتوسط 25 رحلة يومياً، كما أن الوزارة تعمل على زيادة عدد السيارات المشغلة المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأشهر المقبلة.
وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وقعت في شوال الماضي اتفاق مع شركة مواصلات كريم لتقنية المعلومات، لتوفير سيارات لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تطبيق شركة كريم.
وينص الاتفاق على توفير خيار في تطبيق الشركة الإلكتروني يمكن الأشخاص ذوي الاعاقة من طلب خدمة النقل بواسطة السيارات المعدة لهذا الغرض، وإطلاق 25 سيارة نقل للأشخاص ذوي الإعاقة مجهزة بشكل كامل في الرياض وجدة على مدار الساعة في المرحلة الأولى، على أن تتم زيادة أعداد السيارات والمدن المشمولة في الخدمة بشكل تدريجي.
وتضمن الاتفاق تنازل الشركة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية عن المقابل الربحي المخصص لها والمقدر بـ25 في المئة من إجمالي كلفة أجرة النقل، وذلك مبادرة من الشركة لخدمة الاشخاص ذوي الإعاقة.
ونصّ الاتفاق على منح فرصة العمل في تقديم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإعطاء الأولوية للفئات المستفيدة من خدمات الوزارة كالأيتام ومستفيدي الضمان الاجتماعي للانضمام إلى الشركة كسائقين، وذلك سعياً من الوزارة إلى إشراكهم في تقديم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين القدرات المالية لهم، وذلك انطلاقاً من مبدأ التعاون والتكامل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص بالتشاركية للمشاريع التي يتبناها القطاع الخاص وتعود بتحسين للخدمة والمستفيد من المواطنين، إضافة إلى التزام الشركة بتزويد الوزارة بتقرير دوري عن الخدمة ومدى رضا المستفيدين عنها

عقوبات تعزيرية ضد كل من أساء للمتوفين في «التواصل الاجتماعي»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560391

تبوك - نورة العطوي
تجاوز بعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ألم وبشاعة الحادث الإرهابي الذي وقع قبل أيام في تركيا وراح ضحيته سبعة قتلى من المواطنين ليواصلوا سيل تغريداتهم وتعليقاتهم المسيئة في انتهاك وتعد صريح لحرمة الأموات باتهامهم وتشويه سمعتهم دون أن يدركوا بأن نظام جرائم المعلومات سيردعهم إن لم تردعهم ضمائرهم تجاه حقوق الآخرين أحياءً أو أمواتاً .
وفي هذ الشأن أوضح د. عبدالعزيز الشبرمي -قاضٍ سابق ومحامٍ- أن من حق ورثة المتوفين والمتضررين من شتم مورثيهم في حادثة مطعم «رينا» في اسطنبول أن يتقدموا بدعوى قضائية لدى القضاء العام "ممثلاً في المحكمة الجزائية" ضد كل من تعرض وأساء إلى المقتولين في مواقع التواصل الاجتماعي، مبيناً أن هناك عقوبات تعزيرية وليست حدية ترجع لتقدير القضاء ومراع فيها الظروف والملابسات ونوع التشويه والسباب والشخص الذي تعرض لذلك وانتشار ذلك من عدمه وأثره على المجتمع.
وعلق على زيادة عدد قضايا جرائم المعلومات والتي تجاوزت 1300 قضية في العام الماضي بأنها لم تخلُ من قضايا السب والقذف في تلك المواقع وذلك بحسب ما كشفت عنه آخر الإحصائيات لوزارة العدل بأنها مؤشر قوي على أن "الأمن المجتمعي" يمر بمرحلة خطيرة من البدء في الانحدار، خاصة مع سهولة الوصول إلى هذه المواقع من جميع فئات المجتمع ومن الجوال والمحمول والأجهزة اللوحية. مرجعاً أبرز الأسباب إلى حب الشهرة والرغبة في الانتقام من شخص أو جهات معينة وضعف الوازع الديني.

وشدد د. الشبرمي، على أهمية تظافر جهود المصلحين على مختلف الطبقات وكافة الأصعدة، مع ضرورة رفع مستوى الوعي الحقوقي في هذا الباب، فكل فرد في هذا المجتمع معرض لأن يكون ضحية "جريمة إلكترونية" يوماً ما، فلأجل هذا على كل فرد من أفراد المجتمع أن يرفع مستوى ثقافته الحقوقية عموماً وفي هذا الباب خصوصاً، من دراية بالأنظمة التي كفلت حقوقه وبينت واجباته، وكيفية اتخاذ الإجراءات النظامية والقضائية التي تضمن له حقه كاملاً حال تعرضه لمثل هذه الجرائم أو المخالفات.

الخارجية تسعى لتعزيز الربط الالكتروني مع العدل بخصوص قضايا السعوديين في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560454

الرياض- أسمهان الغامدي

طلب المستشار والمشرف العام على برنامج التطوير والتحول الإستراتيجي بوزارة الخارجية إبراهيم آل معيقل من المواطنين والمواطنات تبرئة الذمم وإحسان الظن في ضحايا حادثة إسطنبول الإرهابية، وأن يراعوا الله في نفسيات ذويهم ولاسيما المتوفين منهم.

وأكد براءة المتوفين والمصابين من كافة التهم الملحقة بهم، إذ أن مضيق البسفور يعد معلما سياحيا معروفا في تركيا، وكانوا هناك للاستمتاع بهذا المعلم، مشددا في ذات السياق على أن هذه الإساءة تتجاوز من أصيب أو من توفي إلى عائلاتهم وإلى الوطن وهو أمر مزعج.

جاء هذا خلال استلام وزارة الخارجية لشهادة الآيزو 2700 **iso** -لأمن المعلومات.

وأوضح بأن 85% من المخاطر الأمنية متولدة من العنصر البشري وليس التقني، مشيرا أنه في السابق تم الإعلان عن وجود هجمات منظمة وشرسة تستهدف مصالح حكومية كبيرة في المملكة، ولذلك تم التعاون بين وزارة الخارجية وبين المركز الوطني التابع لوزارة الداخلية.

وأضاف أن الهجمات الإلكترونية تعد من الظواهر المستمرة لكن تزداد شراستها في أوقات معينة قد يكون هناك تخطيط لها من جهات خارجية، لأن الهجوم يأتي من عدد كبير من الدول فهو ليس من دولة واحدة خاصة أن الهجوم الممنهج المنظم يأتي في وقت واحد محاولا تعطيل أنظمة المصلحة المعينة سواء كانت وزارة حكومية أو مؤسسة عامة أو خاصة.

وقال: إن بعض الدراسات أكدت أن المخاطر تأتي من طريقة كتابة المعلومات وآلية حفظها، إذ أنها قد تكتب بطريقة قد تعرض المعلومة لخطر أكبر مما لو كتبها بطريقة أخرى.

وأشار آل معيقل إلى أنه عند قياس عدد الهجمات وعدد ما يفشل منها بسبب الحماية، نجد أن الضرر لايكاد يذكر، وذلك لأن أنظمة الحماية ووعي المسؤولين وحرفية ومهارة الشباب السعودي القائمين عليه العالية، حيث تستطيع هذه الدولة أن تصد الهجمات بكل احترافية.

وإبان حصول الخارجية على هذه الشهادة مؤشر قوة على أن الوزارة أكملت متطلبات تحقيق هذه الشهادة وهي شهادة معروف أنها من الشهادات الأساسية في أمن المعلومات، مما يتعلق بمراكز المعلومات وغيرها.

ولفت إلى أن الهجمات الإلكترونية المتكررة على مصالح الدولة في تزايد، ويجب علينا كمسؤولين في هذه الجهات والقطاع الخاص أن نستمر في تدعيم وتعزيز السياسات الأمنية ورفع الجاهزية الأمنية.

وقال آل معيقل: تسعى وزارة الخارجية لاستكمال ربط أمن معلوماتها مع جهات أخرى لتقديم خدمات الإلكترونية، بشكل أفضل فهم مربوطين مع وزارة العمل والداخلية من خلال المركز الوطني للمعلومات، ومربوطين مع الأجهزة الأمنية، وعدد كبير من الجهات، مؤكدا أنهم يسعون الى تعزيز هذا الربط مع وزارة العدل فيما يتعلق بقضايا السعوديين في الخارج أو الوافدين في الداخل وكذلك توسيع الربط مع وزارة العمل لخدمتهم بشكل أكبر وتوسيع ربط التجارة والهيئة العامة للاستثمار لتسهيل عملية دخول الوفود التجارية وغيرها .

تشريع لحماية مجهولي الأبوين والمعوقين والمسنين من الإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560460

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أقرت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى إضافة نصوص نظامية مادة لتخويل الدولة عبر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لحماية القصر مجهولي الأبوين والمعوقين والمسنين، من حالات الاعتداء أو الإيذاء الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي والحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية.

وأوصت اللجنة في تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" بتعديل اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية تخول حق الولاية على النفس للقصر مجهولي الأبوين الذين تتولى الوزارة الرعاية اللاحقة لهم بعد انتهاء إقامتهم في البيوت الاجتماعية، وكذلك إضافة مادة إلى لائحة دور الرعاية لتخويل الوزارة حق الولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المسنين، الذين ليس لهم ولي، أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة.

وشملت تعديلات لجنة الشورى المدرجة للمناقشة ضمن بنود جلسة الأربعاء المقبل اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، لتنص على تخويل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المعوقين، الذين ليس لهم ولي، أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس.

وانطلقت فكرة تعديل اللوائح السابقة الخاصة بحقوق فئات المجتمع من القاصرين وكبار السن وذوي الاعاقة من مبدأ أن الشخص القاصر غير قادر على اتخاذ القرار السليم في نفسه أو أمواله، وأوضح تقرير لجنة الأسرة والشباب أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية واجهت بعض الصعوبات لهذه الفئات من خلال تعامل إدارات مختلفة مباشرة في الوزارة مع هذه الفئات، وعدم توافر الآليات النظامية التي تمكنها من واجباتها تجاهها.

وأشار تقرير اللجنة إلى أهمية إيجاد وسيلة نظامية تعطي حق الولاية على النفس لمن ينوب عن القاصر في هذا الصدد والمحافظة على النفس المقدم على المحافظة على المال الذي أعطي حق الولاية فيه للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم وفقاً لنظامها.

وشدد تقرير لجنة الأسرة والشباب على أن إجراء التعديلات المشار إليها، تتلخص في حالات الاعتداء السابقة وتعطي الوزارة الحق في إقامة الدعاوى لدى جهات الاختصاص القضائية وغيرها في هذه الحالات فقط على اعتبار أنها ولية أمر من لا ولي له.

من ناحية أخرى، تدرس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب مشروع مقترح لإعداد تشريع لمكافحة البطر وكفر النعمة، المقدم من عضو الشورى السابق ناصر بن داوود وارتأت اللجنة الدمج بينه وبين مشروع أحمد آل مفرح العضو السابق للمجلس لمقترح نظام الترشيد الغذائي في ظل هدف كل مقترح، مؤكدةً بأن الدراسة انتهت إلى التوصية بملائمة دراسة المشروع.

81%: مسنو المملكة يعتمدون على الخادمة و62٪: مهمشون من المجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/716257

علي السهيمي - الرياض
أجرى المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام، التابع لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، مؤخرًا استطلاعًا بعنوان: «اتجاهات المجتمع نحو العنف ضد المسنين» بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني وشمل الاستطلاع عينة عشوائية من مختلف مناطق المملكة بلغت 1224 فردًا جاءت فئة الرجال بنسبة 68% من عينة الاستطلاع، وبلغت نسبة النساء (32%)، ومثلت نسبة العينة المتزوجين منهم (80%) وتبلغ أعمار عينة الاستطلاع أكثر من 36 سنة بنسبة (69%)، بينما جاء المستوى التعليمي للعينة بنسبة (43%) من حملة البكالوريوس ونسبة (36%) للحاصلين على مؤهل الثانوية العامة فأقل، وقد تم إجراء جمع معلومات الاستطلاع من خلال مركز اتصالات هاتفي متطور ومخصص لهذا الغرض.

المملكة تتفوق على مصر والأردن والإمارات

مشروع "العقد العربي": 5 مراحل للقضاء على أمية الكبار

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1519007

عبدالله الغامدي (الرياض)
عقدت اللجنة الإشرافية العليا لمشروع العقد العربي لمحو الأمية اجتماعها الأول برئاسة وكيل وزارة التعليم للتعليم الدكتورة هيا العواد، وحضور ممثلين عن الإدارات المعنية بالوزارات المشاركة في تنفيذ المشروع.
وتناول الاجتماع نبذة تعريفية عن المشروع، ووضع الأمية والأميين في المملكة، وتحديد الأدوار المطلوبة من الجهات الحكومية المشاركة.
ويكمن الهدف الاستراتيجي للمشروع في خفض نسبة الأميين بين الكبار من 15 سنة فما فوق، ضمن 5 مراحل تنتهي بتنفيذ البرامج المتنوعة وتكثيفها في المناطق والمحافظات بحسب الحاجة، وإعداد برامج توعوية وتثقيفية،وتفعيل دور الإعلام في إدارات التعليم، والتنسيق والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى إجراء المسح السريع للجيوب المتبقية من الأمية، واستهداف الأميين فيها ببرامج سريعة وقصيرة حتى إعلان المنطقة التعليمية أو المحافظة القضاء على الأمية.
وانطلقت آلية تنفيذ مشروع العقد العربي في وزارة التعليم بتشكيل لجنتين، هما اللجنة الإشرافية برئاسة وكيل الوزارة لتعليم البنات وعضوية ممثلي بعض الوزارات ذات العلاقة (الاقتصاد والتخطيط، العمل والتنمية الاجتماعية، الصحة، والثقافة والإعلام)، بالإضافة إلى ممثلين من وزارة التعليم (تعليم الكبار، الإعلام والعلاقات العامة، والميزانية)، واللجنة

التحضيرية برئاسة المدير العام لتعليم الكبار (بنين (وعضوية ممثلين من الإدارة العامة لتعليم الكبار (بنين - بنات) ومديري إدارات تعليم الكبار في بعض الإدارات التعليمية.
يذكر أن المملكة حققت مراكز متقدمة على مستوى الوطن العربي في القضاء على الأمية بنسبة **5.2%**، بينما بلغت نسبة الأمية في مصر 23.7%، وفي الأردن 6.4%، وفي الإمارات **7%.**
وأطلقت وزارة التعليم العديد من المشاريع الخاصة بمحاربة الأمية، منها مشروع وزارة بلا أمية، الموجه إلى الأميين والأميات العاملين في القطاعات الحكومية من العمال والمستخدمين، وتقوم فكرته على تفرغ الأمي أو الأمية من عمله لمدة ساعتين يومياً يتلقى خلالها دروساً لمحو الأمية، وبدأ تطبيق المشروع في الوزارة كتجربة وبعد نجاحه تم تعميمه على قطاعات الدولة، وتم تنفيذ المرحلة الأولى عام 1422/ 2001 في جهاز الوزارة، وبعد متابعة التجربة وتقويمها بدأ التنفيذ في إدارات التعليم على مدى ثلاث سنوات.
كما أطلقت الوزارة مشروع المدينة المنورة بلا أمية، الذي تم تدشينه عام 1424 /2003، واتجهت الخطة فيه إلى محو أمية مدينة بأكملها وإعلانها خالية من الأمية، واتجه تعليم الكبار ومحو الأمية فيها اتجاها أوسع في مفهوم محو الأمية ليشمل محو الأمية الحضاري بدلا من الأبجدي من خلال استهداف كامل مجتمع المدينة المنورة دينياً وتعليمياً وثقافياً وصحياً وبيئياً وأمنياً.

إنهاء 18 ألف قضية جنائية في شهر واحد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1518999

»عكاظ« (الدمام (
أكدت وزارة العدل عبر حسابها الرسمي في «تويتر» إنجازها خلال الشهر الماضي 63637 قضية حقوقية، 18260 جنائية، 7133 أحوال شخصية، و 37019 قضية إنهائية. كما أصدرت 162078 وكالة من كتابات العدل، و 33145 طلب تنفيذ وبلغ أجمالي مبالغ طلبات التنفيذ خلال شهر واحد اكثر من 22 مليون ريال في شهر واحد. وأشارت الوزارة إلى أنها عملت خلال الشهر الماضي على تطوير الخدمات الإلكترونية العدلية من خلال لقاء وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء مديري الإدارات الإقليمية لتقنية المعلومات بهدف التحول الإلكتروني الكامل لجميع أعمال الوزارة والعمل على إكمال خدمات الربط الإلكتروني لقضاء التنفيذ مع كافة الجهات بعد انضمام «سمة» لأربع جهات أخرى، وإصدار **10**إشعارات عدلية جديدة للمستفيدين تمكنهم من الاطلاع على معاملاتهم ومتابعتها دون الحاجة إلى زيارة المحكمة، كما عملت المحكمة العامة بالرياض على تطبيق عدد من المشاريع القضائية والإجراءات العدلية لتسريع إنجاز القضايا، وإصدار مشروع تقني لخدمة المحامين يتضمن استقبال طلبات الترخيص وتجديد الرخص وتحديث البيانات الخاصة بالمحامي وتسجيل المتدرب وانتقاله إلى محام آخر آلياً دون الحاجة لمراجعة الوزارة. كما قدمت الوزارة مبادرة إزالة الحواجز الزجاجية والمعدنية بين منسوبيها والمستفيدين من المحاكم وكتابات العدل لتعزيز التواصل وتيسير إنجاز المعاملات وتطوير الأعمال، وسعت كذلك الوزارة إلى التعاون العدلي والقضائي من خلال استقبال محافظ مؤسسة النقد والبحث معه عن الدور المشترك بين الوزارة والمؤسسة في دعم البيئة الاستثمارية وحماية القطاع المالي والاستثماري وتسهيل الخدمات على المستفيدين.

إصدار 2.3 مليون هوية مقيم العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=289603&CategoryID=5

الرياض: معيض الرفدي
أعلنت المديرية العامة للجوازات أنها أصدرت خلال العام الماضي 1437، مليونين و301 ألف و725 هوية مقيم، وجددت 8 ملايين و160 ألفا و958 هوية مقيم .
كما طبعت خلال الفترة نفسها مليونا و462 ألفا و377 هوية مقيم، وبلغ إجمالي الهويات التي تم إرسالها عبر البريد مليونا و343 ألفا و542 هوية.
يذكر أن هوية مقيم هي البديل الحديث لرخص الإقامة التي تم استبدالها مطلع العام الهجري 1437، وتحمل كثيرا من المواصفات الجديدة، ومنها أن صلاحية الهوية الجديدة 5 سنوات، ويجب تجديدها سنويا إلكترونيا. وتأتي هوية مقيم دون أي تغيير في الرسوم النظامية، ودون أي تعديل لنظام الإقامة والعمل.

"تعليم الشرقية" فتحت تحقيقاً في الواقعة

طالب متوسطة يطعن وكيل مدرسة بالدمام ويلحق إصابة قوية بعينه

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
https://sabq.org

تعرَّض وكيل إحدى مدارس المنطقة الشرقية للطعن والاعتداء من قِبل أحد طلاب المدرسة، بعد أن حاول الوكيل حل مشكلة بين طالبَيْن، كانا قد اعتديا على بعضهما.
وقالت مصادر "سبق" إن وكيل المدرسة نُقل للمستشفى، بعد أن تعرض للاعتداء بالطعن، وإصابة عينه اليسرى بإصابة قوية.
وأضافت المصادر بأن إدارة التعليم فتحت ملفًّا للتحقيق، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك.
" سبق" تواصلت مع سعيد الباحص، المتحدث الرسمي لإدارة التعليم بالمنطقة الشرقية، الذي أوضح أن الاعتداء وقع أثناء مشاجرة بين طالبَيْن في أحد الفصول؛ فاستدعى المعلم وكيل شؤون الطلاب لحل المشكلة، إلا أن أحد الطالبين اعتدى على الوكيل وأصابه.
وأضاف "الباحص" بأن إدارة المدرسة صنفت الحالة من الدرجة الخامسة، ورفعت للمكتب والجهات المختصة، فيما مكتب التعليم بغرب الدمام بصدد إكمال إجراءاته للتحقق أولاً، ومن ثم التحقيق وفق الأنظمة المعمول بها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إنقاذ السعودة .. مسؤولية وزارة العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
https://www.aleqt.com/2017/01/04/article_1115271.html

عبدالله بن عبدالرحمن الربدي

احتلت قضية السعودة خلال السنوات العشر الماضية أبرز النقاشات الاقتصادية وكانت واحدة من أهم مشاكل وهموم وزارة العمل والقطاع الخاص على حد سواء، وتم وضع برامج وحلول متعددة وفرض قوانين أخذت كثيرا من الجدل خلال السنوات الفائتة وما زالت. إن السعودة بفرضها كحل رئيس لمشكلة البطالة تصبح قضية خطيرة وحساسة لأن معالجة البطالة تعتبر مقياسا رئيسا لنجاح أي اقتصاد، ولذلك يتم نشر بيانات معدل البطالة بشكل شهري في الدول المتقدمة وعلى أثرها يقاس مدى نجاح هذه الحكومات في إنعاش الاقتصاد، لقد تم لدينا تشخيص مشكلة السعودة بعدة أسباب منها على سبيل المثال وليس الحصر، انخفاض تكلفة الأجنبي مقابل تكلفة السعودي، ممانعة بعض رجال الأعمال "وذلك لعدة أسباب"، عزوف السعوديين عن العمل بالقطاع الخاص، خصوصا في بعض المهن والقطاعات، ضعف إنتاجية (بعض) الموظفين السعوديين وعدم وجود التخصصات المناسبة مع القطاع الخاص وغيرها الكثير .

لكن هنالك وجها آخر للمشكلة ويعانيه أصحاب الأعمال والشركات مع (بعض (الموظفين السعوديين، ولقد مررت بهذه المشكلة شخصيا سواء كمدير للشركات أو أعمال خاصة، وهي عدم جدية الموظف وسرعة تخليه عن الوظيفة، ناهيك عن الإنتاجية وهو موضوع مقلق ومزعج إلى حد كبير "وليس من يده في الماء كمن يده في النار"، يجب عدم إلقاء اللوم كليا على القطاع الخاص "مع العلم أنه يتحمل جزءا منها" في مسألة السعودة، بل يجب النظر إلى المشكلة من جميع أوجهها، ومنها أن بعض باحثي العمل في القطاع الخاص شوهوا صورة البقية، وزيادة على ذلك، سببوا مشاكل لأصحاب العمل الذين يخسرون الوقت والمال في عملية البحث المتعبة والمتكررة عن سعوديين لملء هذه الوظائف .

إنني أعرف أصحاب أعمال لديهم الحس الوطني وحب مساعدة الشباب وتوظيفهم لكن واجهوا هذه العقبة وعانوا كثيرا مع عينة من شباب مع الأسف لا يملك الطموح اللازم ولا الرؤية المستقبلية بل كل ما يريده وظيفة يعاملها بالمرحلة المؤقتة حتى يحصل على وظيفة حكومية أقل بكثير من مرتبه في القطاع الخاص، ولذلك نجد أن كثيرا من الشباب يتوظف في شركة ثم يغادرها بعد ثلاثة أشهر أو في بعض الأحيان بعد أن يتسلم راتب أول شهر !

مع الأسف هذه العينة من الباحثين عن عمل شوهت إلى حد ما صورة البقية الجادة التي لديها رغبة في الالتزام والإنتاجية، وسببت المشاكل للشركات بعدما كانت مستقرة بوضع العامل الأجنبي، مع العلم أنه يتم تقديم رواتب عالية وليست منخفضة لهم ومع ذلك لا يستقر فيها الشاب، وفي نظري أن هناك أكثر من سبب لهذه المشكلة منها وجود خيار أكثر أمانا وظيفيا وهو القطاع الحكومي (وهذا عندما كانت الوظائف الحكومية تطرح بكثرة خلال السنوات العشر الماضية) وهو ما يدعو كثيرا من الشباب إلى وضع الوظيفة الحكومية الخيار رقم واحد رغم وجود فارق في الراتب بين الوظيفتين، السبب الثاني يتعلق بطبيعة وظائف القطاع الخاص التي تتطلب عملا وجهدا أكبر بكثير من (أغلب) الوظائف الحكومية وعدد ساعات أطول وهو ما يزيد إغراء الوظائف الحكومية، هذه الأسباب هي في الأغلب ما تدعو الشاب إلى التخلي وبسرعة عن وظيفته في القطاع الخاص عند توافر وظيفة حكومية .

نحن نعلم أن مع برنامج التحول الوطني و"رؤية المملكة 2030" لن تكون الحكومة عبر أجهزتها هي الموظف للشباب، بل هي مطلوب منها تخفيض عدد الوظائف بحلول عام 2020 بنسبة 20 في المائة، ومعنى ذلك أن الدولة لن تفتح باب الوظائف كما كان سابقا بل سيتوقف إلا للوظائف الحساسة والمهمة، وسيكون القطاع الخاص هو المصدر رقم واحد لتوفير الوظائف، لكن كي نساعد القطاع الخاص في مهمته وسعودة قطاعاته يجب الاهتمام بقضية معاناة الشركات وأصحاب الأعمال مع (بعض) السعوديين الذين قد يدمرون ويتسببون في أضرار لهذه الشركات عبر عدم انتظامهم .

وكأحد الحلول أقترح أن تقوم وزارة العمل بوضع نظام تقييم باحتساب)نقاط) لكل موظف في القطاع الخاص يتم فيه تقييم الموظف من قبل الشركة التي يعمل فيها، يأخذ في عين الاعتبار انضباطية الموظف وإنتاجيته وسلوكه مع زملائه وأمانته وغيرها من المعايير الرئيسة والمهمة، على أن يربط التقييم بنظام تشرف عليه وتضع لوائحه وتضمن عدالته وزارة العمل، ويتم رفع التقييم مع نهاية التعاقد مع الموظف، ويصبح كنظام معلومات عن كل الموظفين في القطاع الخاص، وللموظف في حال عدم رضاه عن أي تقييم (أو لوجود شبهة إجراءات كيدية من قبل مديريه السابقين) التظلم لدى هيئات تسوية الخلافات العمالية، في هذه الحالة سيكون بمقدور أي جهة ترغب في التوظيف أن تطلع على نظام المعلومات لدى وزارة العمل ومن خلاله سيسهل عليها اتخاذ القرار واختيار الموظف الجاد والمناسب، ويسهل التفريق بين الموظفين ذوي السجلات الممتازة وغيرهم في أحقية التوظيف عند المفاضلة بين المتقدمين من دون إخلال بحق أحد منهم، وتهدف في النهاية إلى زيادة الجدية لدى طالبي العمل والاهتمام بسجلاتهم عن طريق الإنتاجية والانضباط .
من جانب آخر، تجب مساواة القطاع العام مع القطاع الخاص في مسألة الأمان الوظيفي التي قتلت الإنتاجية والإبداع لدى كثير من الموظفين وحولتهم إلى رقم في البطالة المقنعة. وفي الختام أكرر أن ما ذكرته من أسباب لا يغطي مشاكل السعودة، وما ذكرته من عينة من الباحثين عن عمل لا يعمم على الشباب الراغبين في العمل بل هنالك شباب وشابات كثيرون افتخرت بالعمل معهم وكانوا وجها مشرقا لمستقبل شبابنا وأملا في نهضة بلدنا، ولأجلهم كتبت هذه المقالة حتى لا يتم تشويههم من قبل القلة التي يجب أن تتم معالجتهم وتحفيزهم نحو العمل الجاد ونحو الإنتاجية والانضباط.

الأسلحة واتساع العنف في التعليم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1518903

مها الشهري

حمل الأسلحة البيضاء والنارية واستخدامها في بيئات التعليم تعتبر من المؤشرات الخطيرة التي تتطلب التدخل والعلاج السريع والمباشر، فهي تبرز ظاهرة العنف وتفسر مدى اتساعها بين طلاب المتوسطة والثانوية وكذلك طلاب الجامعات والتي أخذت تتكرر أحداثها على فترات متقاربة.
العنف لا يولد إلا من العنف، حيث إنه يستخدم كوسيلة دفاعية أو يكون ناتجا عن الميل للعدوانية، غير أنه يأخذ عدة أشكال؛ منها ما يوجه من قبل المعلمين نحو الطلبة أو العكس، ومنها ما يكون بين الطلبة فيما بينهم، ومنها ما يكون ناتجا في أصله عن عنف التنشئة والمؤثرات الداخلية (كالأسرة) أو المؤثرات الأخرى الموجودة في البيئة ومحيط الفرد، والواقع أن العنف قد يكون فكرة مكتسبة من مواد إعلامية متضمنة لأفعال ومظاهر عنيفة وتكون في متناول الجميع دون رقابة، كذلك قد تؤخذ من الألعاب الإلكترونية التي يقضي عليها الكثير من الشباب والأطفال أوقاتهم الطويلة في التفاعل معها والتأثر بها، وقد تترجم هذه الفكرة لاحقا وتظهر على السلوك بشكل أو بآخر.
يتضح مما سبق أن ظاهرة العنف ومدى انتشارها يقاس على مدى تزايد المشكلات النفسية والاجتماعية والعلاقات العكسية التي بينها والتي تتغذى منها هذه الظاهرة وقد تتطور إلى حالة من العنف الجنائي إذا استمرت المؤثرات أو تأزمت الحالة، مما يشكل خطرا كبيرا على المجتمع الذي تتنامى فيه دون معالجة.
قد يرى بعض المعلمين أن مكانته كمعلم اختلفت عن مكانة المعلم الذي تعلم عنده أيام طفولته، وقد يظهر الجيل الحالي والأجيال المقبلة بشكل يوصف بقلة تقديم الاحترام نسبة إلى سابقيهم، ففقدان هذه المكانة قد يرافقها أسلوب من العنف يجعل المعلم والمعلم الجامعي يظن أنها تعوضه الشعور بالنقص كمحاولة منه لإثبات وجوده، إضافة إلى أن السلطة المطلقة التي تمنح للمعلم الجامعي وتجعل منهجية التعليم خاضعة لمزاجيته أو تابعة لأخلاقياته والتي قد يقع العديد من الطلبة ضحية لها هي إحدى وأهم المسببات في تزايد العنف بالبيئات الجامعية التي تجعل الطالب يبحث عن وسيلة للانتقام من معلمه كما حدث في جامعة الطائف، ولو أن سلوك الطالب في هذه الحالة ليس مبررا إلا أن معالجة أسبابه من الأمور التي يجب العمل عليها للحد من نتائجها الكارثية.

كلما كان محيط الفرد أكثر إنماء واحتواء له قلت ظاهرة العنف في شكله اللفظي أو السلوكي وبشكل كبير، سواء في الأسرة أو المدرسة أو الجامعة، وهذا يتطلب عملا مجتمعيا متكاملا يكفل للفرد تنشئة سليمة تحارب كافة أشكال العنف وظواهره.

كاريكاتير

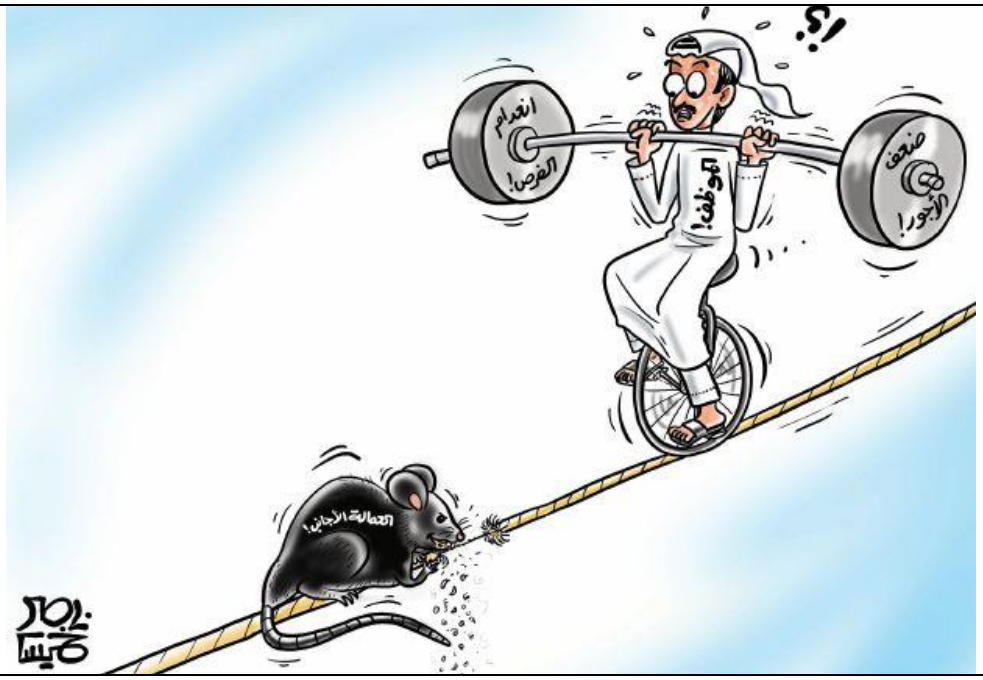

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19418716

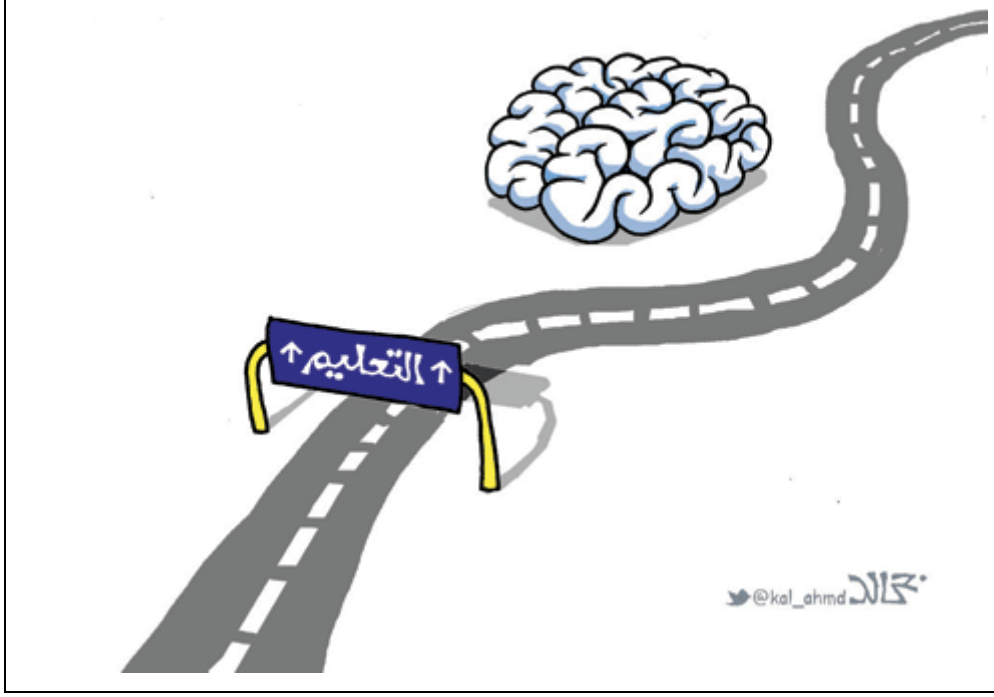

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7605